

«التكلم بأمان».. في يوم الصحافة

عقدت في مكتب «اليونسكو» في بئر حسن، أمس، ورشة عمل لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نظمها «مكتب اليونسكو الإقليمي» في بيروت، و«جمعية مهارات» بالتعاون مع «مركز الأمم المتحدة للإعلام».

ولفت مسؤول برنامج الاتصال والمعلومات في «اليونسكو» في بيروت جورج عواد إلى أن الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة تحت عنوان «التكلم بأمان: ضمان حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام» يتضمن ثلاثة محاور أساسية: ضمان سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، مكافحة الإفلات من العقاب من الجرائم المرتكبة ضد حرية

الصحافة، وتأمين السلامة على الإنترنت. وتناول المحور الأول موضوع «حماية الصحفيين: بين القانون والواقع».

فعرض رئيس «المجلس الوطني للإعلام» عبد الهادي محفوظ لـ«دور الدولة وموقفها من موضوع الحماية». وقال: «لا بد من تطوير قانون المطبوعات من أجل تأمين الحق إلى المعلومات وحماية العمل الصحفي»، مطالباً بـ«استحداث التشريعات التي تحرر الإعلاميين من الأعباء الطائفية». ومن الإصلاحات التي يقترحها المجلس على القانون، وفق محفوظ، «تأمين الحماية المهنية والجسدية للصحافيين، وإنشاء المحكمة

الإعلامية».

أما العميد نعيم زيادة، رئيس «مكتب القانون الدولي الإنساني» في الجيش اللبناني، فتناول «قانون الحماية من المنظور العسكري»، عارضاً لأحوال الإعلام في النزاعات المسلحة.

وانتقد الزميل مالك الشريف إهمال «بعض القوى الأمنية سلامة الصحفيين وعدم تسهيل الوصول إلى المعلومات، مثلما حصل في معركة نهر البارد».

أما المحور الثاني فتناول «سلامة الإنترنت» فعرض رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات عماد حب الله لـ«موقف الدولة وتعاملها مع السلامة على الإنترنت». وأوضح أن «الإشكالية

المطروحة تتمحور في شأن كيفية التوفيق بين تأمين الحماية للأشخاص مع المحافظة على خصوصيتهم».

وتحدث النائب غسان مخيبر عن «خصوصية وحماية الداتا الشخصية»، مشيراً إلى أن «تنظيم الإعلام، بأشكاله كلها، قائم على مبدأ بسيط وهو حماية حرية الآخرين». وعرض مخيبر لإقتراحات القوانين التي تحاول تنظيم مسألة الخصوصية في المعلومات الشخصية مثل المعلومات العائلية والصحية والمصرفية، «وهي اقتراحات قوانين تخضع فيها الاستثناءات، التي لا يمكن التعرض لها أو نشرها، لاستثناء وحيد هو المصلحة العامة».